

المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وقراراتها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، و٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التي تضمنت فيما تضمنته التأكيد على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية^(٢٠٩).

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٢/٣٨ و١٩٩/٣٨ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣، التي أكدت على عقد التنمية الصناعية لأفريقيا بوصفه واحداً من أهم برامج التنمية الصناعية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وإذ تسمى أن قيام البلدان المانحة بتوفير مستويات كافية من الموارد سيسهم إسهاماً هاماً في تعزيز التعجيل بالتنمية الصناعية في البلدان الأفريقية وفعالية تطبيق خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا^(٢١٦).

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٠/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤، الذي لاحظ فيه المجلس النداء الموجّه إلى الجمعية العامة بأن تزيد زيادة كبيرة الاعتماد المخصص لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا إلى مستوى سنوي حده الأدنى ٥ ملايين دولار، وبتخصيص هذا الاعتماد على أساس دائم.

وإذ تؤكد من جديد القرار ٨ المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٤، الذي اتخذته المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٢١٤)، بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا.

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٧ (د - ١٨) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٤^(٢١٧) الذي أكد فيه المجلس من جديد، في جملة أمور، طلبه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخصيص موارد مالية كافية لبرنامج العقد، أخذاً بعين الاعتبار الأولوية العالية الممنوحة له من الجمعية العامة ومجلس التنمية الصناعية والبلدان الأفريقية.

بما في ذلك المساهمات المقدمة عن طريق الصناديق الاستثنائية، وتطلب إلى جميع البلدان، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو، أن تساهم أو أن تزيد مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل الوصول، في أقرب موعد ممكن، إلى مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه وهو ٥٠ مليوناً من الدولارات في السنة؛

٩ - ترجو من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر؛

١٠ - تطلب إلى جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية للقرارات والتوصيات ذات الصلة الموجهة إليها من المؤتمر؛

ثانياً

تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الثامنة عشرة

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الثامنة عشرة؛

٢ - تقر أن تكفل الميزانية العادية للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ الإبقاء على مجموع عدد الوظائف الموجودة في برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية، مع مراعاة الاعتماد المدرج في ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك التمويل الطوعي عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وترجو من الأمين العام أن يتخذ الإجراءات الملائمة لهذا الغرض؛

٣ - تناشد البلدان المتقدمة النمو أن تقدم أقصى قدر من التبرعات لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية؛

٤ - تؤكد من جديد تأييدها لتعزيز نظام المشاورات، في ضوء الخبرة المكتسبة، بهدف زيادة القدرات الصناعية للبلدان النامية.

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٣٣/٣٩ - عقد التنمية الصناعية لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل

(٢١٦) A/S-11/14، المرفق الأول.

(٢١٧) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٦ (A/39/16)، المرفق الأول.

٦ - تؤيد كذلك النداء الذي وجهه المؤتمر السابع لوزراء الصناعة الأفريقيين ، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤^(٢٢٠) ، لتخصيص ما لا يقل عن ٥ ملايين دولار ، على أساس سنوي دائم ، من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من مساعدة البلدان الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ؛

٧ - تكرر تأكيد نداءها إلى جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، وإلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بأن تزيد مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، أخذاً في الاعتبار الاحتياجات المالية للمشاريع الموجهة نحو تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ؛

٨ - تحث المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ، على تكثيف وزيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ البرامج وإقامة المشاريع على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، في إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ؛

٩ - ترجو من الأمين التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وعن طريق مجلس التنمية الصناعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٣٤/٣٩ - تنقيح قوائم الدول المؤهلة للعضوية في مجلس التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الفقرة ٤ من الفرع الثاني من قرارها ٢١٥٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ بشأن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

وإذ تحيط علماً بالقرار CM/Res. 941 (د - ٤٠) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الأربعين^(٢١٨) ، بشأن تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى أن تضطلع البلدان الأفريقية بالأنشطة ذات الأولوية التي عُينت للمرحلة التحضيرية في برنامج العقد ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ارتفاع مستوى النفقات الاستشارية المطلوبة لتعزيز أهداف العقد ،

١ - تؤكد من جديد قرارها ١٩٢/٣٨ و ١٩٩/٣٨ ، وتدعو إلى تنفيذها فوراً وعلى نحو فعال ؛

٢ - تحيط علماً مع الارتياح بالتقرير المرحلي الثالث عن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا^(٢١٩) ، الذي اشترك في إعداده المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ؛

٣ - ترحب بالجهود التي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بذها لكي تساعد البلدان الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية في تحديد البرامج الوطنية ودون الإقليمية لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، ولكي تبقى على التنسيق الدائم والمتسق مع أمانة منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الدولية المعنية الأخرى ؛

٤ - تؤيد القرار ٨ الذي اتخذته المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وترجو من المؤتمر العام أن يقوم ، بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ومع المؤسسات التقنية والمالية في أفريقيا وفي البلدان المانحة على حد سواء ، باتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ ذلك القرار ، وبصفة خاصة الفقرة ٩ منه ؛

٥ - تؤيد أيضاً قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٧ (د - ١٨) الذي رجا فيه المجلس ، في جملة أمور ، من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يعمل ، إلى الحد الممكن ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية في تنفيذ البرامج الأولية المتكاملة للنهوض بالصناعة على الصعيد دون الإقليمي ، بما في ذلك عقد اجتماعات متابعة دون إقليمية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك البرامج ؛

(٢١٨) انظر : A/39/207 ، المرفق .

(٢١٩) A/39/301-E-1984/108 ، المرفق .